وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

تقييم الاداء المالي في المصارف التجارية

بحث مقدم الى قسم العلوم المالية والمصرفية-كلية الادارة والاقتصاد - وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

اعداد الطالب

سيف ساجد شيد

باشراف

م. م . رباب ابراهيم كاظم

٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة – الآية (٣٢)

الإهداء

إلى الذي أشرقت السماوات والأرض بنور مولده

إلى الذي أُرسل هدىً ورحمةً للعالمين

إلى الذي أعطى للإنسان حريته وأعاد إليه كرامته

إلى الذي اخرج الخلق من ظلمات الجهل والكفر والضلالة

إلى أنوار العلم والإيمان والهداية

إليك يا سيد الخلق .. يا نبي الرحمة .. يا رسول الله

أهدي هذا الجهد المتواضع .. بتواضع

سائلاً القبول .. راجياً الشفاعة .

الباحث

مقدمة

تعدّ المصارف التجارية قلب النظام المالي ، إذ تعدّ فاعلية الجهاز المصرفي وكفاءته مؤشراً أساسياً على تقدم البلدان وتطورها ، كما أنها تعدّ محور تفعيل مختلف قطاعاته الاقتصادية . إذ تسهم المصارف بشكلٍ عام والتجارية منها بشكلٍ خاص في الاستقرار الاقتصادي ، أو قد تكون أحد الأسباب المباشرة أو غير المباشرة في حدوث الأزمات المالية في البلدان .

لهذا كان لا بد لهذه المصارف أن تعيد النظر في تقييم أدائها ومدى فاعلية الأنماط المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية ومدى ملاءمتها مع التحديات الجديدة ، حيث تعمل المصارف على تطوير عملها ورفع مستوى كفاءة أدائها باستخدام الأساليب والأطر والاستراتيجيات التي تمكنها من اتخاذ القرارات السليمة.

وتزداد أهمية دور المصارف التجارية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في العراق خصوصاً في ظل التحولات الاقتصادية المحتملة ودخول المصارف الأجنبية

الفصل الأول(منهجية الدراسة)الاطار النظري

اولا–مشكلة البحث

من الضروري دراسة أداء المصارف التجارية ، ومن ثم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات على ضوء الدراسة التطبيقية والنتائج التي تم التوصل إليها، والتي بدورها تسهم في رفع كفاءة أداء المصارف التجارية

ثانيا – أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من خلال العمل على تحليل واقع وآلية أداء المصارف التجارية فى العراق حيث الخبرة والتجربة، وإداراتها لعملياتها وأنشطتها المستمدة من فقه المعاملات المالية، ويتم ذلك من خلال توضيح أهم الأعمال والأنشطة المصرفية الإسلامية المتعامل بها.

ثالثا–هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. يسعى البحث إلى تحديد مفهوم المصارف التجارية، وتحديد أداء المصارف التجارية ومن ثم تقييم ادائها من حيث هيكل الموارد،هيكل الاستخدامات، ودرجة توظيف الموارد، مخاطرة المصرف، تنوع استثماراته طبيعة العلاقة بين درجة تنوعاستثمارات المصرف ودرجة المخاطرة.

٢. تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على أداء المصارف التجارية.

رابعا–فرضية البحث

عملية تقييم الأداء تعدّ من الضروريات اللازمة للتأكيد على قدرة ومسيرة المنظمة في تحقيق أهدافها وتقييم كفاءة المصارف التجارية في أستخدام الأموال وتقييم نشاط المصرف التجاري وكفاءته في تجميع الموارد وأستخداماتها وبلوغ اهدافها.

خطة البحث

الفصل الأول(منهجية الدراسة)الاطار النظري

الفصل الثاني (الاطار العملي)

المبحث الأول : مفهوم تقييم الاداء المالي

أولاً. مفهوم الأداء المالي

ثانياً. أهمية التحليل المالي

ثالثاً. أساليب التحليل المالي

رابعاً. معايير الأداء المالي

خامساً. أبعاد الأداء المالي .

المبحث الثاني : المصارف التجارية

١- نشأة المصارف التجارية وتطورها

٢- مفهوم المصارف التجارية

٣ - اهداف المصارف التجارية

المبحث الثالث: الجانب العملي للدراسة

الفصل الثالث : تحليل النتائج

الفصل الثاني (الاطار العملي)

المبحث الأول : مفهوم تقييم الاداء المالي

أولاً. مفهوم الأداء والأداء المالي

يعدّ الأداء من المصطلحات الجذابة التي تحمل بين طياتها نكهة العمل وديناميكيته والجهد الهادف ، وهو يقترح فصل العمل الجيد عن السيئ ، وتتعدد وجهات النظر الخاصة بتحديد مفهوم الأداء ، و يرى (الحسيني والدوري) أن الأداء هو واحد من المؤشرات المهمة على مدى نجاح المنظمة وفاعليتها في استغلال الموارد المتاحة لها. (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠: ٢٢١)

هذا فقد برزت عملية تقييم الأداء والتي تعدّ من الضروريات اللازمة للتأكيد على قدرة ومسيرة المنظمة في تحقيق أهدافها ، فتقييم الأداء عبارة عن مجموعة من الإجراءات والمؤشرات التي تستخدم في الوقوف على أوجه القوة أو الضعف في المنظمة وقياس مدى تحقيق أهداف المنظمة (الحسيني ، الدوري ، ٢٠٠٠ : ٢٢١)

إذ تعدّ عملية تقييم الأداء أحد المقومات الرئيسة للعملية الرقابية ، حيث تتم مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة المنظمة ، وكذلك الأداء الكلي بمؤشرات محددة مسبقاً وذلك للحكم على مستوى الكفاءة سواء على مستوى المنظمة ككل أو على مستوى الأنشطة الداخلية لها ، إذ تعدّ عملية تقييم الأداء عملية أساسية لتطوير الأداء الفردي وأداء المنظمات (الداهري ، ١٩٩٠ : ٣-٦.)

أما الأداء المالي فهو وصف لوضع المنظمة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليها من خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة (خشارمة ، ٢٠٠٢ : ٢٦٧)

وهناك من يرى ان الأداء المالي هو قياس النتائج المتحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً (جمعة ، ٢٠٠٠ : ٣٨)

في حين أن هناك من يرى الأداء المالي بأنه الأنشطة المتعلقة بإنجاز الأهداف المالية بكفاءة (العزاوي ، ٢٠٠٢ : ١٦)

ويرى (Clad Stone) بأن الأداء المالي يمثل وصفاً لمواقف المنظمة في الوقت الحالي وتحديد الاتجاهات التي استخدمت للوصول إليه من خلال دراسة عناصر قائمة المركز المالي ونتيجة النشاط في حين يرى (الراوي) بأن أي تحليل للأداء يجب أن يتضمن العوائد والمخاطر معاً (الراوي ، ١٩٩٩ :٣٣٦)

واتفق الكتاب والباحثون على نقطة جوهرية وهي أن تقييم الأداء المالي يعتمد على التحليل المالي ومؤشراته المالية والتي من خلالها يتم تحديد وضع المنظمة، وعلى هذا الأساس فإن الأداء المالي يعتمد على التحليل المالي الذي يركز على تحليل نشاط المنظمة الإجمالي ، اذ أنه يستخدم مجموعة من الأساليب لتحديد موقف المنظمة من ناحية القوة أو الضعف كونه يعتمد على مصادر واستخدامات الأموال (العزاوي : ١٦)

ثانياً. أهمية التحليل المالي

إن تقييم الأداء المالي يعتمد بشكل أساس على التحليل المالي الذي يوضح المركز

المالي الحالي للمنظمة وتقييم نتائج أعمالها فهو عملية تحليلية مالية لتقييم أداء المنظمة في الماضي وكيفية تطوره لاحقاً فالتحليل المالي هو عملية تشخيص لأداء المنظمة حيث تستخدم مؤشرات التحليل المالي في عملية التشخيص لتحسين الأداء ورفع مستواه من خلال مقارنة أداء المنظمة بأداء المنظمات المماثلة أو بالأداء القطاعي ، فالتحليل المالي هو العملية التي يتضمن جوهرها تحليل وقياس المعلومات المالية للمنظمة بهدف الكشف عن مواطن القوة أو الضعف في المنظمة وبالتالي اتخاذ القرارات المالية الصحيحة وإن الهدف الحقيقي لعملية التحليل المالي هو التعرف على المركز المالي للمنظمة وقياس مدى كفاءتها وتقييم أدائها وفي ظل هذا الإطار فإن المنظمة تهتم بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة فتضع معايير معينة تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن المخطط وتصحيح مسارها ومعالجة المشاكل ،وتستطيع إدارة المنظمة من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة كذلك تقوم الإدارة بمقارنة النسب المالية لديها مع النسب المالية للمنظمات المماثلة بهدف تقييم أدائها بالنسبة إلى أداء المنظمات المنافسة (الراوي ، ٣٣٨)

ثالثاً. أساليب التحليل المالي

طالما يعدّ التحليل المالي الأساس الذي يقدم عليه تقييم الأداء المالي فإن الأدب المالي يكشف عن وجود العديد من الأساليب لعملية التحليل المالي ، ولعل أهمها :

١. التحليل العمودي للقوائم المالية

عرف التحليل العمودي بأنه أسلوب من أساليب التحليل المالي التي تستخدم في تقييم الأداء والذي يتضمن دراسة العلاقات الكمية بين بنود القوائم المالية في تاريخ محدد.فالتحليل العمودي هو تحليل كل قائمة مالية على حدة تحليلاً عمودياً وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القوائم نفسها أو إلى إجمالي مجموعة داخل القائمة المالية أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموع القائمة نفسها (محمد عبد الوهاب العزاوي ، ١٨)

إن هذه المقارنات تساعد على معرفة الأهمية النسبية لمكونات كل مجموعة واكتشاف الخلل والعلاقات التي تربط بين العناصر بعضها ببعض ، إن هذا التحليل يتم بالسكون وعدم الحركة وترجع أهمية هذا النوع من التحليل إلى إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية وما يطرأ على هذه الأهمية من تطور من سنة لأخرى ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مقارنة الأهمية النسبية لكل بند مع الأهمية النسبية لسنوات سابقة لنفس المنظمة والأهمية النسبية للمنظمات المماثلة في التاريخ نفسه وتحت الظروف نفسها (الراوي ، ٣٣٩)

٢. التحليل الأفقي للقوائم المالية

يهتم التحليل الأفقي بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها ولعدد من الفقرات المالية المتتالية إذ تتم مقارنة عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية لغرض تحديد التغيرات التي تحدث بين فترة أو أكثر لغرض إعطاء المعلومات التي لها قيمتها الكبيرة في عملية التقييم وتطوير أداء المنظمة . إن الهدف من التحليل الأفقي هو تحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية لأخرى للاستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار ويتصف التحليل الأفقي بالديناميكية لإدخال عنصر الزمن في التحليل (الطالب ، ٢٠٠٠ : ١١)

رابعاً. معايير الأداء المالي

يعد تقييم الأداء ليس أكثر من مفهوم نسبي حركي وعندما يتسم بهذه الخاصية فإنه لابد أن يرتبط بمقارنة مرجعية أو معيار مرجعي .

وعموماً هناك أربعة معايير رئيسة يمكن أن تعتمد في تقيم الأداء المالي وهي :

١. المعايير التاريخية

تعتمد المعايير التاريخية على فعاليات المنظمة ذاتها وهي بهذا تكون قد مكنت المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية وتحديد مواطن الضعف في المنظمة لكي يتم معالجتها وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها .

٢. المعايير القطاعية (الصناعية)

يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء ، إذ إن هذه المعايير تمثل أساساً جيداً لمقارنة أداء المنظمة ومتابعته دوريا خصوصا وان المنظمة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي يقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنظمات موضوع المقارنة في القطاع الواحد (الحسيني والدوري :٢٣٨)

٣. المعايير المطلقة

هي المعايير المطلقة وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنظمات تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منظمة معينة .

٤. المعايير المستهدفة

تشكل المعايير المستهدفة نسباً تستهدف إدارة المنظمة من خلالها تنفيذ الخطة وبالتالي فإن مقارنة النسب المحققة بالفعل بتلك النسب المستهدفة تظهر الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنظمة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة (الراوي :٣٥٦)

خامساً. أبعاد تقييم الأداء المالي

في إطار الأهمية الكبيرة لتقييم الأداء المالي الذي يهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف والكشف عن الانحراف وتحديد الابعاد الرئيسة للأداء كالاتي :

١. مدى الفعالية

والتي تنصرف إلى المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة سلفا ومدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المخططة مسبقا.

٢. مدى الكفاءة

والذي يكون بتحليل الجانب التطبيقي في المنظمة من حيث مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لها بمقارنة المعدلات المحققة بالمعايير الموضوعة سلفاً .

٣. مدى التطور ويهدف إلى تقييم مدى قدرة المنظمة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب والانظمة التقنية والإدارية الجديدة داخل المنظمة ومدى معاصرتها للتطورات والمستحدثات الجديدة (محمد سويلم ، ١٩٩٨ :١٣١)

المبحث الثاني : مفهوم المصارف التجارية

المطلب الاول : المصارف التجارية

اولا : نشأة المصارف التجارية وتطورها

عرف العمل المصرفي في العراق منذ العصور القديمة حيث تعاملت الحضارة البابلية منذ ٢٠٠٠ سنة ق.م بأنواع عديدة من أعمال الصيرفة (منح الائتمان ، فرض فوائد ، قبول ودائع) ونشأت المؤسسات المصرفية مع بدء القرن السادس قبل الميلاد وبخاصة في بابل وأقامت نشأتها على النقود والائتمان والودائع والفوائد وفي سنة ١٨٩٠م نشأت مصارف تجارية في بغداد والبصرة والموصل كفرع من فروع البنك العثماني الإنكليزي وعلى شكل شركات مساهمة واستمرت حتى الحرب العالمية الأولى وبلغ عدد المصارف الأهلية ثلاثة مصارف ومصرفين محليين وفي سنة ١٩٤١ تأسس مصرف الرافدين كمصرف وطني تجاري آخر وكان يمثل مصرفا للحكومة وكان نواة لبنك مركزي وطني ، وفي تموز ١٩٦٤ تم تأميم المصارف الأجنبية بموجب قانون (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ وتم إنشاء مؤسسة عامة للمصارف تشرف على النشاط المصرفي وتوجه لخدمة السياسة العامة للدولة في المجالات المختلفة وفي سنة ١٩٧٤ تم وضع صياغة على شكل مجموعة واحدة للمصارف باسم (مصرف الرافدين) تكون ملكيتها للدولة ولا يسمح بمزاولة العمل المصرفي الخاص والأجنبي بموجب قانون البنك المركزي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ . انعكست

توجهات الحكومة بضرورة تكييف الاقتصاد العراقي لرفع الكفاءة وخلق المنافسة فصدر قانون (٥٢) لسنة ١٩٨٨ بتأسيس مصرف حكومي جديد باسم (مصرف الرشيد) الذي باشر أعماله عام ١٩٨٩ ، كما حصل تعديل في قانون البنك المركزي المرقم (٦٤) الذي ألغى احتكار الصيرفة وسمح بتأسيس مصارف خاصة وصدر قانون (١٢) لسنة ١٩٩١ الذي وسع من قاعدة المصارف بهدف مساهمة المصارف الخاصة مع المصارف الحكومية في الجذب والاستثمار بالاضافة الى المصرف الإسلامي العراقي يضاف إلى ذلك وجود مصارف خاصة متخصصة ، فضلاً عن المصرف الاشتراكي فأصبحت المصارف المتخصصة الحكومية ، فضلاً عن أعمالها تتولى ممارسة نشاط الصيرفة على وفق أحكام التشريعات المطبقة في المصارف الحكومية ، إذ شهدت سنة ١٩٩٧ تغييرات تشريعية مهمة متمثلة بصدور القانون (٢٢) والذي أجاز السماح للمصارف الحكومية المتخصصة والمتمثلة بالمصرف الزراعي والصناعي والعقاري بممارسة الصيرفة التجارية ، فضلاً عن أعمالها المتخصصة كذلك السماح للمصارف الاستثمارية بممارسة الأنشطة المصرفية التجارية والسماح للمصارف بممارسة الأنشطة الاستثمارية ، ولهذا فإن البنك المركزي العراقي يقف على قمة تشكيلة الجهاز المصرفي العراقي وتخضع إلى رقابته وإشرافه وسيطرته جميع المصارف التابعة للقطاع الاشتراكي أو المختلط أو الخاص (النعيمي ، ٢٠٠٥ : ١١٤)

ويعمل في العراق حاليا (١٦) مصرفاً أهلياً وحسب ما مدرج في الجدول(رقم ١) الآتي :

المصارف الأهلية العاملة في الاقتصاد العراقي

ت	المصارف	سنة التأسيس
١	المصرف التجاري العراقي	١٩٩٢
٢	مصرف بغداد	١٩٩٢
٣	المصرف الإسلامي العراقي	١٩٩٣
٤	مصرف الشرق الأوسط	١٩٩٣
٥	المصرف الأهلي العراقي	١٩٩٥
٦	مصرف الاستثمار العراقي	١٩٩٣
٧	المصرف المتحد للاستثمار	١٩٩٤
٨	مصرف البصرة الأهلي	١٩٩٣
٩	مصرف دار السلام	١٩٩٩
١٠	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	١٩٩٩
١١	مصرف بابل	١٩٩٩
١٢	مصرف الائتمان العراقي	١٩٩٨
١٣	مصرف سومر	١٩٩٩
١٤	مصرف الوركاء	١٩٩٩
١٥	مصرف الخليج العربي	٢٠٠٠
١٦	مصرف البركة	٢٠٠١

ثانيا- مفهوم المصارف التجارية

١- تعريف المصارف التجارية:

تعد المصارف احدى اهم و اقدم المؤسسات المالية الوسيطة ، وظيفتها الاساسية قبول الودائع الجارية و التوفير و لأجل من الافراد و المشروعات والادارات العامة ، و اعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم و بقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية(شيمة ، ١٩٨٥ : ١٧)

ثالثا– خصائص المصارف التجارية

–أن المصارف التجارية تقبل جميع انواع الودائع ، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم ، منها الودائع الجارية ، والتوفير ، ولأجل ، وشهادات الايداع التي تمثل فرص استثمارية قصيرة الأجل

– أن المصارف التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن ، أي انها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الاخرى ولا على فئة معينة من الافراد دون الاخرى .

– تمنح المصارف التجارية انواع مختلفة من القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الاجل ، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين.

– تتمتع المصارف التجارية بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية وغيرها.

– يمكن للمصارف التجارية أن تقدم خدمات مصرفية متنوعة ، فبجانب الخدمات المصرفية التقليدية (قبول الإيداعات و منح القروض) يمكنها تقديم عدد من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية، ودرأسات الجدوى والاستشارات المالية ، والخدمات الشخصية للزبائن ، وغيرها (الشماع : ٤٣)

– أن المصارف التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع ، ايا كان نوع الوديعة ، فان المودع (صاحب الوديعة) يعتبر دائنا و المصرف مدينا ، و مع ذلك فان المصارف التجارية ، هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها ، أن يحتفظون بودائعهم بصورة ودائع جارية (تحت الطلب) التي تكون محلا للسحب بواسطة الصكوك ، كما يمكن تحويل ملكيتها إلى طرف ثالث بواسطة استخدام الصكوك ، و يترتب على

ذلك أن الالتزامات المالية المترتبة على المصارف التجارية من جراء قبولها الودائع الجارية تعتبر نقدا لأمكانية السحب عليها بالصكوك ، و بالتالي هي جزء من عرض النقد ، بينما المؤسسات المالية الاخرى لا تتصف بهذه الصفة (طه،١٩٩٩ : ٧٦)

– تتميز المصارف التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة ، من خلال عمليات الاقراض و الاستثمار في الاوراق المالية المختلفة ، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقودا لم تكن موجودة اصلا ، وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك ، وقد ينجم عن ذلك أن جزءا مهما من ودائع المصارف التجارية يتداول كنقود ، وحيث أن الودائع الجارية هي جزء من عرض النقد ، بل و انها تشكل الشطر الاعظم منه في الدول المتقدمة صناعيا ، فان اية زيادة في الودائع الجارية تحدث اضافة إلى الكمية الإجمالية المعروضة من النقود ، مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، و معنى ذلك أن للمصارف التجارية دورا مهما في التأثير المباشر على عرض النقد ، أما المؤسسات المالية الوسيطة الاخرى ، فإنها و أن كانت تقبل الودائع و تمنح القروض شانها في ذلك شان المصارف التجارية ، ألا أن القروض التي تمنحها قد لا يترتب عليها تأثيرات واضحة على عرض النقد ، لأن الاموال التي تتعامل بها في مجال الائتمان لا تنشؤها هذه المؤسسات المالية ، و انما تأتي من اقتراضها لها.

– تشكل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسا ومهما من مصادر اموالها ، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون اشعار مسبق ، بينما في المؤسسات المالية الاخرى ، الجزء الاكبر من مصادر اموالها لا ياخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب ، و يترتب على ذلك أن تصبح المصارف التجارية اكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الاخرى ، مما يفرض عليها التحفظ في ادائها و الحرص من غيرها على التوفيق بين متطلبات السيولة لمجوداتها (أي قدرتها على الايفاء فورا بمختلف التزاماتها) والربحية (أي تعظيم إيراداتها الصافية) (الهواري، ١٩٨٧:٣٤)

ثالثا – اهداف المصارف التجارية

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هي : الربحية والسيولة و الامان .

- الربحية

تسعى ادارة المصارف دائما إلى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف ، اذ أن المعيار الاساسي لمدى كفاءة الادارة ، هو حجم الارباح التي تحققها ، فاذا حققت الادارة ارباحا اكثر ، فان ذلك يعني انها اكفأ من غيرها ، كما ان الوظيفة الرئيسية لأدارة المصرف التجاري هي تحقيق الارباح لتحقيق اهدافها على المدى البعيد.

وحتى يتمكن المصرف تحقيق الارباح ينبغي أن تكون ايراداته اكبر من تكاليفه ، وتشتمل إيرادات المصرف الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية ، والعمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين ، واجور الخدمات التي تقدمها المصارف و غير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية واعداد درأسات الجدوى الاقتصادية ، وعوائد العملة الاجنبية أي الارباح المتحققة من الفرق بين اسعار الشراء والبيع ، وايرادات اخرى كعوائد الاستثمار في الاوراق المالية ، والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات ، وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من اصوله بسعر اعلى من قيمته الدفترية (سلطان وآخرون ، ١٩٨٩: ٧٦)

- السيولة

السيولة أي أصل من الاصول ، تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد باقصى سرعة ممكنة وباقل خسارة ، وبناء عليه فان البضاعة اكثر سيولة من العقارات ، والذمم المدينة اكثر سيولة من البضاعة ، وهكذا أما السيولة ، في المصارف فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ، ومقابلة طلبات الائتمان واية طلبات او حلجات مالية اخرى، وهذا يعني أن على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة ، فالمصارف التجارية لا تستطيع كبقية منشات الاعمال الاخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت ، فان مجرد اشاعة عن عدم توفير

سيولة كافية لدى المصرف ، كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس (د. طارق طه،١٩٩٩ : ٧٨).

- الامان

ومن الصعب على المصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من اموال المودعين ، وبالتالي افلاس المصرف التجاري ، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة ، والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف ، لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين) ، وأنشطتهم ، وايضاً تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة ، وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع المصرف والقروض، التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة ، تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي (اللوزي، زويلف ، الطوانة،١٩٩٧: ٤٥-٤٦).

المبحث الثالث : الجانب العملي للدراسة

سنتناول مصرف بغداد التجاري عينة لدراسة موضوع البحث:

اولا- نبذة عن مصرف بغداد التجاري

يعد مصرف بغداد، من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق ، ولقد برز مصرف بغداد كواحد من أكبر المصارف في المنطقة التي تقدم الخدمات المالية بجودة وثقة تامة ، وتشمل خدماته خدمات العقارات التجارية وقروض البناء، خدمات الإئتمان، والإعتمادات والتمويل التجاري. بالإضافة إلى خدمات العملاء من الأفراد التي تضم مجموعة متكاملة من حسابات التوفير والقروض السكنية والقروض الشخصية وقروض السيارات ، وهو عضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت (القابضة) ولديه حضور في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،وتطوّر مصرف بغداد من مصرف محلّي إلى مصرف عالمي خلال السنوات الماضية. وهو يواصل في نموّه وبأدائه الحسن وذلك على الرغم من الإضطرابات في الأسواق المالية العالمية، وعدم الإستقرار المحلي المؤثّر على الإقتصاد العراقي. وقد تم تحقيق جزء كبير من نجاح المصرف من خلال التعزيزات التقنية ومن جراء اهتمامهالاستراتيجي بالمستقبل ، ويلعب دوراً فعّالاً بإعادة بناء العراق بالإستفادة من الفرص المتوفّرة لتطوير القطاعات النفطية وغير النفطية وفي بناء البنية التحتية وتمويل البناء.(https://ar.bankofbaghdad.com/ 3)

ثانيا – جداول توضح ميزانية المصرف للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٦)

جدول رقم (١)

يبين الموازنة التخطيطية لمصرف بغداد التجاري لعام (٢٠١٢)

((مليون دينار))

رقم الدليل	اسم الحساب	المخطط لعام ٢٠١٢	المتحقق لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١	نسبة المتحقق / المخطط %
	أولاً : الموازنة التخطيطية للمصروفات			
٣١	رواتب واجور	١٠,٦٥٧	١١,٧٤٩	١١٠,٣
٣٢	المستلزمات السلعية	٣٩	٧٩٣	٢٠٣٣,٣
٣٣	المستلزمات الخدمية	٢,٣٢٨	٥,٩٧٥	٢٥٦,٧
٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	٥,٢٢٥	٩,٦٨٦	١٨٥,٤
٣٧	الانتقالات	١,٢٩٣	٣,٠٤٦	٢٣٥,٦
٣٨	المصروفات التحويلية والاخرى	٩,٨٧٠	١,٨٤٤	١٨,٧
مجموع المصروفات		٢٩,٤١٢	٣٣,٠٩٣	١١٢,٥
	ثانياً : الموازنة التخطيطية للايرادات			
٤٣	ايراد النشاط الخدمي	٣٢,٣٤٦	١٦٦	٠,٥
٤٤	ايراد العمليات المصرفية	١٤,٥٥٥	٤٦,٢٦٢	٣١٧,٨
٤٦	ايراد الاستثمارات	٥,٩٣٠	١٦,١٥٥	٢٧٢,٤
٤٩	الايرادات الاخرى	١,٠٧٨	١٤٨	١٣,٧
مجموع الايرادات		٥٣,٩٠٩	٦٢,٧٣١	١١٦,٤
الارباح		٢٤,٤٩٧	٢٩,٦٣٨	١٢١,٠
	ثالثاً : الموازنة التخطيطية للموجودات			
١٤	الائتمان النقدي	١٨٤,٠٨٥	١٤,٧٤٠١	٨٠,١
١٥	الاستثمارات	٦٧,٣٨٦	٢٣٩,١٢٨	٣٥٤,٩
١٨	حسابات لدى المصارف الخارجية	٢٠٥,١٥٧	٥٠,٢٠٩	٢٤,٥
١٨	النقود	٤٧٤,٢٠٧	٧٦٢,١٨٣	١٦٠,٧
١٦	الموجودات الاخرى	٧٨,٤٠٠	١٠١,٧٣٤	١٢٩,٨
مجموع الموجودات		١,٠٠٩,٢٣٥	١,٣٠٠,٦٥٥	١٢٨,٩
	رابعاً : الموازنة التخطيطية للمطلوبات			
٢٥	حسابات جارية وودائع	٨٠٦,٩٧٦	١,٠٤٦,٧١٩	١٢٩,٧
٢٩	المطلوبات الاخرى	٣٨,٣٠٠	٤٦,٦٨٣	١٢١,٩
٣٢	حقوق المساهمين	١٦٣,٩٥٩	٢٠٧,٢٥٣	١٢٦,٤
مجموع المطلوبات		١,٠٠٩,٢٣٥	١,٣٠٠,٦٥٥	١٢٨,٩

المصدر : التقرير السنوي لعام ٢٠١٢

جدول رقم (٢)

يبين الموازنة التخطيطية لمصرف بغداد التجاري لعام (٢٠١٣)

((مليون دينار))

رقم الدليل	اسم الحساب	المخطط لعام ٢٠١٣	المتحقق لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١	نسبة المتحقق/ المخطط %
	أولاً : الموازنة التخطيطية للمصروفات			
٣١	رواتب واجور	١٣,١٨٠	١٣,٩٢٩	١٠٥,٧
٣٢	المستلزمات السلعية	١,٥٠٠	٨٧٦	٥٨,٤
٣٣	المستلزمات الخدمية	٧,٥٩٠	٧,٣١٩	٩٦,٤
٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	١٢,٧٦٣	١٣,٠٥٤	١٠٢,٣
٣٧	الاندثارات	٣,٤٥٠	٣,٢٨٠	٩٥
٣٨	المصروفات التحويلية والاخرى	١١,٨٣٣	٨,٠٠٢	٦٧,٦
مجموع المصروفات		**٥٠,٣١٦**	**٤٦،٤٦٠**	**٩٢,٣**
	ثانياً : الموازنة التخطيطية للايرادات			
٤٣	ايراد النشاط الخدمي	٥,٧٤٣	٤٠٢	٧
٤٤	ايراد العمليات المصرفية	٦٨,٨٩٧	٥٨,١٨٨	٨٤,٥
٤٦	ايراد الاستثمارات	١٩,٤٠٨	٢٥,٩٣٠	١٣٣,٦
٤٩	الايرادات الاخرى	٢,٠٠٠	٧٣٧	٣٦,٨
مجموع الايرادات		**٩٦,٠٤٨**	**٨٥,٢٥٧**	**٨٨,٨**
الارباح		**٤٥,٧٣٢**	**٣٨٧٩٧**	**(-)١٥,٢**
	ثالثاً : الموازنة التخطيطية للموجودات			
١٤	الائتمان النقدي	٣٠٠,٠٠٠	٢١٩,١٧٠	٧٣,٠
١٥	الاستثمارات	٤٠٠,٠٠٠	٤١٠,١٧٨	١٠٢,٥
١٨٧	حسابات لدى المصارف الخارجية (نقد)	٢٠٠,٠٠٠	١٨,٦٨١	٩,٣
١٨	النقود	٤٨٩,٠٢١	٩٩٦,٠١٧	٢٠٣,٦
١٦	الموجودات الاخرى	١٠٠,٠٠٠	١٢٠,٨٥٩	١٢٠,٩
مجموع الموجودات		**١,٤٨٩,٠٢١**	**١,٧٦٤,٩٠٥**	**١١٩**
	رابعاً : الموازنة التخطيطية للمطلوبات			
٢٥	حسابات جارية وودائع	١,١٢٥,٠٠٠	١,٣٩٣,٥٨٤	١٢٣,٩
٢٩	المطلوبات الاخرى	٨٥,٠٠٠	٨٠,٠٥٨	٩٤,١
٢٢	حقوق المساهمين	٢٧٩,٠٢١	٢٩١,٢٦٣	١٠٤,٤
مجموع المطلوبات		**١,٤٨٩,٠٢١**	**١,٧٦٤,٩٠٥**	**١١٩**

المصدر : التقرير السنوي لعام ٢٠١٣

جدول رقم (٣)

يبين الموازنة التخطيطية لمصرف بغداد التجاري لعام (٢٠١٤)

تـــم اعداد الموازنة التخطيطية لانشطة وفعاليات المصرف لعام ٢٠١٤ في اواخـــــر سنة ٢٠١٣ وجاء المركز المالي المتحقق منخفضـا عـن المخطط بمقـدار (- ١٠٣٣,٧) مليون دينار وكانت نسبـة المتحقق الى المخطط (٦٣,٩٪).
وفي ادناه نتائج تنفيذ الخطة السنوية للمصرف لسنة ٢٠١٤ .

رقـم الدليل	اســـم الحساب	المخطط لعام ٢٠١٤	المتحقق لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١	نسبة المتحقق/ المخطط%
	أولاً : الموازنة التخطيطية للمصروفات			
٣١	رواتب واجور	١٦٠٣١	١٦١٢٦	١٠٠,٦
٣٢	المستلزمات السلعية	٨٧٣	٧٣٣	٨٣,٩
٣٣	المستلزمات الخدمية	٧٨١٨	٨٠٨٣	١٠٣,٤
٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	٢٠٧٨٩	١٢١٧٦	٥٨,٦
٣٧	الاندثارات	٢٦٩٦	٦٨٨٩	١٠٧,٢
٣٨	المصروفات التحويلية والاخرى	١٣٥٩٩	٣٤١٢	٢٥,١
مجموع المصروفات		٦١٨٠٦	٤٣٤١٩	٧٠,٣
	ثانياً : الموازنة التخطيطية للايرادات			
٤٣	ايراد النشاط الخدمي	١٥٠	٧٧٩	٥١٩,٣
٤٤	ايراد العمليات المصرفية	٨٢٤٣٩	٥٧٠٥٩	٦٩,٢
٤٦	ايراد الاستثمارات	٣٨٦٠٠	١٨٢٠٩	٤٧,٢
٤٩	الايرادات الاخرى	٠	٢١٩	—
مجموع الايرادات		١٢١١٨٩	٧٦٢٦٦	٦٢,٩
الارباح		٥٩٣٨٣	٣٢٨٤٧	٥٥,٣
	ثالثاً : الموازنة التخطيطية للموجودات			
١١	الموجودات الثابتة	٤٥٣٢١	٥٧٤١٧	١٢٦,٧
١٤	الائتمان النقدي	٥٦٤٥٩٧	٢٢٨٩٠٤	٤٠,٥
١٥	الاستثمارات	٥٠٧٢٧١	٤٥٥٠٢٢	٨٩,٧
١٨٧	حسابات لدى المصارف الخارجية (نقد)	١٥١٠٥٩	٦٠٦٣٥	٤٠,١
١٨	النقود	١٥٥٨٣٦٧	٩٣١٧٧٤	٥٩,٨
١٦	الموجودات الاخرى	٣٤٦١٩	٩٣٧٥٣	٢٧٠,٨
مجموع الموجودات		٢٨٦١٢٤٤	١٨٢٧٥٠٥	٦٣,٩
	رابعاً : الموازنة التخطيطية للمطلوبات			
٢٥	حسابات جارية وودائع	٢٤٢١٨٠٦	١٤٩١٥٩٩	٦١,٦
٢٩	المطلوبات الاخرى	٥٨٠٠٠	٤٣٤٨٧	٧٥,٠
٣٢	حقوق المساهمين	٣٨١٤٣٨	٢٩٦٤١٩	٧٦,٧
مجموع المطلوبات		٢٨٦١٢٤٤	١٨٢٧٥٠٥	٦٣,٩

المصدر : التقرير السنوي لعام ٢٠١٤

جدول رقم (4)

يبين الموازنة التخطيطية لمصرف بغداد التجاري لعام (٢٠١٥)

٣- نتائج تنفيـــذ الخطة السنوية :

تـــم اعداد الموازنة التخطيطية لانشطة وفعاليات المصرف لعام ٢٠١٥ في اواخـر سنة ٢٠١٤ وجاء المركـز المالي المتحقـق منخفضا عـن المخطط بمقـدار (٧٧٧,٢٠ مليار دينار وكانت نسبـة التحقق الى المخطط (٦٦,٦٪). وفي ادناه نتائج تنفيذ الخطة السنوية للمصرف لسنة ٢٠١٥ .

رقـم الدليل	اســـم الحساب	المخطط لعام ٢٠١٥	المتحقق لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١	نسبة التحقق/ المخطط ٪
	أولاً : الموازنة التخطيطية للمصروفات			
٢١	رواتب واجور	٢٠١٤٦	١٥٤٨٤	٧٦,٩٪
٢٢	المستلزمات السلعية	١٨٦٦	٧٢٢	٣٩,٢٪
٢٣	المستلزمات الخدمية	٨٤٧٧	٨٧٨٢	١٠٣,٦٪
٢٤	مصروفات العمليات المصرفية	٦٤٢١	١٢٤٠١	١٩٣,١٪
٢٧	الاندثارات	٢٦٤٠	٢٧٧٢	١٠٥٪
٢٨	المصروفات التحويلية والاخرى	٥٢٧	٣٦٣٢٢	٦٧٦٥,٧٪
مجموع المصروفات		٤٠٠٨٧	٧٦٥٠٤	١٩٠,٨٪
	ثانيا : الموازنة التخطيطية للايرادات			
٤٣	ايراد النشاط الخدمي	-	٤١٦	-
٤٤	ايراد العمليات المصرفية	٥١٥٢٢	٦٨٠٠٨	١٣٢٪
٤٦	ايراد الاستثمارات	٢٩٨٨٦	١٠٦٣٨	٣٥,٦٪
٤٩	الايرادات الاخرى	-	١٠٢٠٢	-
مجموع الايرادات		٨١٤٠٨	٨٩٧٦٥	١١٠٪
الارباح		٤١٣٢٠	١٣٣٦١	٦٦٪
	ثالثاً : الموازنة التخطيطية للموجودات			
١١	الموجودات الثابتة	٦٢١٢٢	٥٦٣٤٤	١٠٧٪
١٤	الائتمان النقدي	٣٢٨٦٢٨	٢٢٧٩٢٢	٧٨٪
١٥	الاستثمارات	٢٥٧١٠٩	٢٥٨٨٣٨	١٠١٪
١٨٧	حسابات لدى المصارف الخارجية (نقد)	٢٠٢٨٠٠	٥٢٦٢٢	١٨٪
١٨	النقود	١٢٥٦٠٢٩	٨١٧٣٤٧	٦٥٪
١٦	الموجودات الاخرى	٦٩٦٤٠	١٢٥٥٥٢	٩٥٪
مجموع الموجودات		٢٢٢٦٨٣٦	١٥٤٩٥٣٧	٦٧٪
	رابعاً : الموازنة التخطيطية للمطلوبات			
٢٥	حسابات جارية وودائع	١٨٨٨٩٨٢	٨٩٧٣١١	٤٧,٥٪
٢٩	المطلوبات الاخرى	٩٠٠٤٢	٣٨٣٧٣٨	٤٢٦,٢٪
٢٢	حقوق المساهمين	٢٤٧٨١٤	٢٦٨٤٨٨	١٧,٢٪
مجموع المطلوبات		٢٢٢٦٨٢٨	١٥٤٩٥٣٧	٦٦,٦٪

المصدر : التقرير السنوي لعام ٢٠١٥

جدول رقم (٥)

يبين الموازنة التخطيطية لمصرف بغداد التجاري لعام (٢٠١٦)

جدول رقم (١) نتائج تنفيذ الخطة السنوية

الفقرة	المخطط للسنة (ألف دينار عراقي)	المتحقق للسنة (ألف دينار عراقي)	نسبة المتحقق الى المخطط %
المركز المالي الموحد:			
النقد والنقد المعادل	٩٥٩,٠٦٢,٥٤٧	٥٤١,٨٠٦,٨٥٣	%٥٦
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٤٢٥,٩٨٤,٥٦٢	٢٧٦,٣٧٧,٩٣٠	%٦٥
استثمارات في موجودات مالية متاحة للبيع	٣٦,٤٥٨,٩٠٣	٥,٨٦٤,٩٨٨	%١٦
قروض وتسلفيات، بالصافي	٢٦٨,٩٧٣,٦٦٧	١٩٥,٠٦٦,٠٢٩	%٧٣
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	٧٥,٦٢٦,٦١٦	٢٣,٧٨٨,٤٧٢	%٣١
استثمارات طويلة الأجل مع بنوك مركزية	١١٩,٦٣٥,٢٧٣	٩٧,٣٩٩,٣٢٥	%٨١
الموجودات غير المتداولة بالصافي	٣٩,٦٦٥,٧٧٠	٦٠,٩٢٠,٤٧٠	%١٥٢
مجموع الموجودات	١,٩٢٤,٧٠٧,٣٣٧	١,٢٠٠,٤٢٤,١١٧	%٦٢
ودائع العملاء ولدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,٢٢٦,٨٣٧,٩١٤	٨٢٧,٩٢٦,٢٢٥	%٦٧
مخصص الضريبة	٦,٥٥٦,٣٧٧	٦,٥٥٦,٣٧٧	%١٠٠
ذمم وأرصدة دائنة أخرى	٣٥٣,٤٥٠,٦٢٨	٨٣,١١٩,٨١٠	%٢٤
مجموع حقوق الملكية	٣٣٧,٨٦٢,٤١٨	٢٨٢,٨٢١,٧٠٥	%٨٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١,٢٠٠,٤٢٤,١١٧	١,٢٠٠,٤٢٤,١١٧	%٦٢
نتيجة النشاط الموحدة (الدخل والدخل الشامل):			
إيرادات الفوائد	٤٢,٠٩٠,٩١٧	٢٩,٥٨٣,٥٢٣	%٧٠
مصاريف الفوائد	(٨,٩٧٢,٨١٢)	(٦,٠٧٩,١١٢)	%٦٨
صافي إيرادات الفوائد	٣٣,٠٣٨,١٠٥	٢٣,٥٠٤,٤١١	%٧١
إيرادات العمولات	١٢,٥٧٤,٧١٨	١٤,٨٣٥,٢١٩	%١١٨
مصاريف العمولات	(١,٨٢٧,٠٩٦)	(٢,٥٠٩,٤٥١)	%١٣٧
صافي إيرادات العمولات	١٠,٧٤٧,٦٢٢	١٢,٣٢٥,٧٦٨	%١١٥
إيرادات بيع وشراء العملات الأجنبية	٤٦,١٧٧,٥٣٠	٣٥,٠٠٧,٥٧٢	%٧٦
إيرادات أخرى	٨٠٢,٦٠٢	٢,٧٨٢,٣١٦	%٣٤٧
إيرادات العمليات	٩٠,٧٦٥,٨٥٩	٧٣,٦٢٠,٠٦٧	%٨١
كلف الموظفين	(١٥,٤٩٩,٦٢٨)	(١٥,٨٧٤,١٣٠)	%١٠٢
مصاريف أخرى	(١٦,٧٨٦,٥٣٧)	(١٩,٨٢٥,٤٢٠)	%١١٨
مجموع المصاريف	(٣٢,٢٨٦,١٥٥)	(٣٥,٦٩٩,٥٥٠)	%١١١
الربح التشغيلي قبل المخصصات	٥٨,٤٧٩,٧٠٤	٣٧,٩٢٠,٥١٧	%٦٥
مخصص إنخفاض قيمة القروض والتسلفيات	(٥,٠٠٠,٠٠٠)	(١١٩,١١١)	%٢
تخصيصات أخرى	-	(١١,٠٠٠,٠٠٠)	%١٠٠
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	٥٣,٤٧٩,٧٠٩	٢٦,٨٠١,٤٠٦	%٥٠
مصروف ضريبة الدخل للسنة	(٨,١١٦,٤٧١)	(٦,٥٥٦,٣٧٧)	%٨١
ربح السنة بعد ضريبة الدخل	٤٥,٣٦٣,٢٣٣	٢٠,٢٤٥,٠٢٩	%٤٥

المصدر : التقرير السنوي لعام ٢٠١٦

جدول رقم (٦)

التحليل الرأسي (العمودي) لمتوسط المطلوبات وحقوق الملكية لمصرف بغداد التجاري

(المبالغ بآلاف الدنانير)

السنة / المطلوبات	2012		2013		2014		2015		2016	
	متوسط المبلغ	النسبة	متوسط المبلغ	النسبة	متوسط المبلغ	النسبة	متوسط المبلغ	النسبة	متوسط المبلغ	النسبة
ودائع العملاء.	165681	%69	191441	%69.99	207695	%68	237148	%67.64	245065	%67.67
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى.	28569	%11.9	31924	%11.67	45257	%14.82	53515	%15.26	60611	%16.73
تأمينات نقدية.	10887	%4.53	13891	%5.07	15808	%5.18	20475	%5.84	17524	%4.84

مخصصات مختلفة.	5658	%2.36	5540	%2.03	6966	%2.28	10222	%2.92	6425	%1.77
أرباح مقترح توزيعها.	400	%0.17	767	%0.28	867	%0.28	534	%0.15	1200	%0.33
رأس المال.	20000	%8.33	20000	%7.31	20000	%6.55	20000	%5.7	20000	%5.52
احتياطي قانوني.	3786	%1.58	4028	%1.47	3135	%1.03	3344	%0.95	3601	%0.99
احتياطي اختياري.	3015	%1.26	3297	%1.21	2426	%0.79	2828	%0.81	3260	%0.91
احتياطيات أخرى.	3097	%1.29	3097	%1.13	3197	%1.05	2139	%0.61	3989	%1.1
أرباح (خسائر) مدورة.	(1020)	(%0.42)	(448)	(%0.16)	63	%0.02	386	%0.12	508	%0.14
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين.	240073	%100	273537	%100	305414	%100	350591	%100	362183	%100

الجدول من عمل الباحث بناءً على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك عينة الدراسة .

ومن خلال الجدول رقم (٦) يتبين ما يأتي :

اولا- حقوق الملكية:

حققت حقوق المساهمين استقراراً في قيمتها خلال السنوات قيد الدراسة، ويأتي ذلك لالتزام مصرف بغداد التجاري بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع ، لتوفير الضمان للمودعين بعدم تأثر ودائعهم في حالة تحقيق البنك للخسائر. ولهذا أيضاً نص القانون بأن يتم استقطاع نسبة مئوية من الأرباح الصافية سنوياً (قبل توزيعها) لتكون احتياطي قانوني إجباري لرأس المال.

ومن خلال الاطلاع على جدول(٦) ، يمكن ملاحظة أن الخسائر التي حققها مصرف بغداد التجاري في السنوات (٢٠١٣ و ٢٠١٤) لم تؤثر على مسيرة البنك، ولم تصل إلى الودائع، لقدرة حقوق المساهمين على امتصاص تلك الخسائر، ولأن جزءً منها خسائر مدورة من سنوات سابقة.

أما الاحتياطات الاختيارية والاحتياطات الأخرى فقد بقيت شبه مستقرة ودون تغير كبير فيها طيلة السنوات محل الدراسة.

ثانيا– تحليل الإيرادات:يوضح الجدول (٦) أن الإيرادات الكلية للمصرف كانت في زيادة متذبذبة خلال سنوات الدراسة، حيث بلغ معدل التغير بالزيادة بمقدار (14%، 13%،21%، 20%) قياسا بسنة الأساس ٢٠١٢، وعلى التوالي لسنوات الدراسة. يعود السبب في ذلك إلى التذبذب في الفوائد الدائنة وهي الفوائد المقبوضة مقابل القروض والسلف والحسابات المدينة التي تمنحها البنوك لعملائها، والتي أصبحت بمستويات منخفضة خلال السنة الأخيرة للبحث.

كما يلاحظ من الجدول (٦) أن البنك عينة الدراسة حقق إيراداً منخفضاً من العمولات الدائنة التي تتقاضاها نتيجة لقيامها ببعض العمليات المصرفية (كفتح الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان، خصم أوراق القبض وغيرها من العمليات التي تحقق للبنك عمولات دائنة)، وشكل هذا الإيراد نسبة تتراوح ما بين (7% – 10%) من إجمالي الإيرادات الكلية.

تجدر الإشارة إلى أن مصرف بغداد التجاري حقق خسائر في استثمارات المحفظة المالية في عام ٢٠١٣بمقدار (254) ألف دينار. وهذا يشير إلى أن الإدارة تواجه صعوبة في التنبؤ بالتغيرات البيئية المؤثرة في القيمة السوقية لاستثماراتها بمحفظة الأوراق المالية.

أما إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية والذهب فقد نمت بشكل بسيط وشكلت نسبة تراوحت بين (3.5% – 5.7%) من إجمالي الإيرادات الكلية. وينطبق ذلك أيضاً على الإيرادات الأخرى الناتجة من بعض الأنشطة الأخرى والتي ساهمت بشكل بسيط في الإيرادات الكلية وبنسبة تراوحت ما بين (1.2% – 2.6%).

ثالثا–حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات:

حقق مصرف بغداد التجاري نسبة تتراوح (8.8% – 11%) في نسبة حقوق المساهمين إلى متوسط إجمالي الموجودات، وهي أعلى من معدل الصناعة الذي تراوح بين (6.5% – 8.2%) خلال سنوات الدراسة. ويأتي هذا تأكيداً لما ذكر سابقاً برغبة إدارة البنوك في

تعزيز جانب الحماية لأموال المودعين، لأن الارتفاع بهذه النسبة يؤدي إلى زيادة الاطمئنان للمودعين في قدرة البنك على تغطية الخسائر في حالة حدوثها دون تسربها إلى أموال المودعين.

رابعا- الأرباح الموزعة إلى العائد المتحقق:

يوضح جدول (٦) أن مصرف بغداد التجاري حقق نسبة تتراوح بين (25% - 67%) في الأرباح الموزعة إلى العائد المتحقق، وهي أعلى من معدل الصناعة خلال السنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤)، كما حققت نسبة تتراوح بين (19% - 37%) في السنوات (٢٠١٥، ٢٠١٦) وهي مساوية تقريباً لمعيار الصناعة في تلك السنوات.

تعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات مساهمين البنك، أي أنها تمثل مقياساً لنجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين في البنك. فظهرت نسبة العائد إلى حقوق المساهمين في مصرف بغداد التجاري في السنوات الثلاثة (٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦) بنسبة تتراوح بين (4.9%- 6.2%) وهي أقل من متوسط الصناعة الذي تراوح بين (5.6% - 9.7%)، مما يشير إلى عدم كفاءة الإدارة في توظيف الأموال المتاحة في المجالات المربحة، بعد أن كانت هذه النسبة أعلى من معدل الصناعة في السنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣)، كما هو واضح بالجدول (٦).

تعد نسبة العائد على الاستثمار مقياساً هاماً لربحية البنك، لأنها تدل على قدرة الدينار الواحد المستثمر بالموجودات على خلق عائد للبنك، كما أنها تلخص العلاقة بين نسب الربحية ونسب النشاط ، فقد حقق مصرف بغداد التجاري معدل عائد على الاستثمار أعلى من متوسط الصناعة في السنوات (2012، 2013، 2014)، في حين حققت عائد أقل من معدل الصناعة في السنتين (2015، 2016)، ويوضح ذلك جدول (6).

المبحث الرابع : تحليل النتائج

١-تساهم مؤشرات الاداء المصرفي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بعيدة المدى المؤثرة في تنمية وتطوير أداء العاملين في البنك ومدى امتلاكهم للمهارات والمعارف والكفاءات والقدرات والمدخل الرئيسي لاستراتيجية التدريب والاستراتيجية العامة للبنك والتي تحدد الرؤية المستقبلية للبنك والأهداف التي يجب تحقيقها

٢-يساهم التدريب في تزويد الأفراد بمهارات معينة تؤدي في النهاية إلى زيادة وتحسين معدلات الأداء لديهم، وأنه نشاط يهدف إلى التحسين والتطوير بأساليب العمل داخل البنك في مختلف المستويات التنظيمية للتطوير والتأهيل، في ضوء نقاط الضعف والقوة الموجودة في أدائهم خلال العمل

٣-من خلال نتائج النسب المالية المتحققة نجد عدم وضوح الاداء المالي لعمل البنكين عينة البحث وبالتالي عدم وضوح أهدافها التي تسعى لتحقيقها.

عدم وجود الدعم الكافي من قبل الإدارة العليا وعدم اهتمامها بصياغة لاستراتيجية العامة للبنك والاستراتيجيات الوظيفية الأخرى وجاءت بالتالي نتائج مجال الاستثمار غير كفوءة مما أدى إلى ضعف النتائج المتحققة .

٤- بالنظر لما ورد في نتائج النسب المالية كانت إستراتيجية للعاملين ضعيفة وغير مجدية وأدت إلى انخفاض النتائج المتحققة بل و إلى حدوث خسائر في بعض البنوك، وهذا يؤدي إلى إثبات صحة فرضية الد ا رسية إذ توجد علاقة قوية بين إستراتيجية للعاملين والأداء البنكي .

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات

ندرج في الخاتمة الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا اليها:

الاستنتاجات :

من خلال العرض السابق لتحليل القوائم المالية لمصرف بغداد التجاري، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

١- ضعف إدارة الأموال واستخدامها لدى مصرف بغداد التجاري. يتضح ذلك من خلال وجود فائض كبير في كمية النقد الذي يحتفظ به البنوك سواء في صندوق البنك أو لدى البنوك الأخرى، وهذا ما ينعكس سلباً على أدائها ويقلل من إمكانية تحقيق الأرباح، خاصة وأن البنك يتحمل تكاليف الحصول على تلك الأموال وأدارتها وحمايتها.

٢- إن مصرف بغداد التجاري عمل على تنمية محافظه الاستثمارية خلال سنوات الدراسة، ولكنه لا يزال أقل بكثير من حجم الاستثمار في التسهيلات الائتمانية التي شكلت الجزء الأكبر في توظيف موارد البنوك.

٣- مثلت الودائع وما في حكمها الغالبية العظمى من مصادر التمويل لمصرف بغداد ، مما يدل على الثقة الكبيرة التي يمتع بها هذا البنك في السوق المحلي والخارجي، بالرغم من المنافسة الشديدة التي تواجهها البنوك، وهي مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق الإدارة للحفاظ على هذه الصورة المشرقة للبنك لدى الزبائن، خاصة وأن إجمالي الودائع قد حقق نسب نمو عالية خلال سنوات الدراسة.

٤- حقق البنوك عينة الدراسة خسائر تشغيلية خلال السنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣)، لكنها لم تؤثر على مسيرتها ولم تصل إلى الودائع، لقدرة حقوق المساهمين على امتصاص تلك الخسائر، ولأن بعض هذه الخسائر هي خسائر مدورة من سنوات سابقة.

٥- كانت قيمة الديون المعدومة لدى مصرف بغداد التجاري منخفضة جداً بالمقارنة مع حجم الأموال المستمرة في التسهيلات الائتمانية، مما يدل ذلك على قوة الدراسات التي

تقوم بها الجهات المسؤولة عن منح الائتمان ومتابعتها للمركز الائتماني للمقترضين، وقد يشير ذلك أيضاً إلى الكفاءة العالية لإدارة التحصيل في البنك.

٢- التوصيات:

في ضوء ما تقدم يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

١- على إدارة البنك الاستعانة بالخبرات العلمية والعملية الكفوءة القادرة على تقديم الاستشارة حول كيفية التخلص من النقد الفائض و إدارة الموجودات بشكل أفضل مما يفتح أمامها فرص أكبر للنجاح والتقدم وإحراز مركز تنافسي أفضل في السوق المحلي والخارجي.

٢- ضرورة القيام بالموازنة بين مواعيد استحقاق الأوراق المالية الحكومية، ومواعيد استحقاق القروض الممنوحة من البنوك مع مواعيد استحقاق الودائع الثابتة التي بحوزة البنوك، ومواعيد زيادة سحب الودائع الأخرى بدلاً من الاحتفاظ بحجم عالي من السيولة النقدية إذا كان هنالك خوف لدى إدارات البنوك من التعرض إلى مشكلة شح السيولة في حالة زيادة سحب الودائع التي بحوزتها، وقد يكون ذلك حلاً يساعد الإدارة على زيادة توظيف الأموال المتاحة للبنوك لتحقيق الإيرادات وزيادة الأرباح.

٣- نوصي إدارة البنوك التجارية بالتوسع في الخدمات التي تقدمها لزبائنها، وخاصة الخدمات الحديثة (كتقديم الاستشارات للزبائن، وقطع الفواتير المختلفة، والخزائن الحديدية، وبطاقات الائتمان Credit Card وغيرها)، فهي تمثل مجالات لتوظيف السيولة المالية الفائضة لدى البنوك فضلاً عن العمولات والفوائد الكبيرة التي يمكن أن تحققها البنوك وتساهم في تحسين الربحية ومن ثم دعم القيمة السوقية لأسهم البنوك.

٤- ضرورة تعزيز ودعم إدارة التسهيلات المصرفية وإدارة التحصيل للعمل على عدم زيادة الديون المعدومة والعمل على إبقائها برصيد منخفض باستمرار ، لخفض المصاريف التي تتحملها البنوك ودعم الإيرادات مما يساهم ذلك في زيادة الربحية للبنوك.

٥- نوصي بضرورة قيام مصرف بغداد التجاري بالتوسع بفتح فروع وفي مواقع جغرافية مختلفة من أجل دعم مركزها المالي والتنافسي، ولفتح المجال أمامها في زيادة حجم الأموال القابلة للإقراض والاستثمار..

المصادر

اولا- التقارير المالية للمصارف التجارية للفترة (٢٠١٣-٢١٠٥)

ثانيا- الكتب

١. حسين علي خشارمة ، ٢٠٠٢ ، تقييم أداء شركات القطاع العام في الأردن من وجهة نظر الشركات نفسها والأجهزة المسؤولة عنها ، مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، المجلد (٢٩)، العدد (٢) ، عمان ، الأردن .
٢. خالد وهيب الراوي ، ١٩٩٩ ، إدارة المخاطر الأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، دارة المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان.
٣. د. خليل محمد حسن الشماع ، ادراة المصارف الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٥،
٤. د. سيد الهواري، ادراة المصارف – مع التركيز على المصارف التجارية والينوك الاسلامية ، دار الجيل ، القاهرة، ١٩٨٧.
٥. د.طارق طه، ادارة المصارف ، المعهد العالي للادارة والحاسب الالي، كنج مربوط– الاسكندرية،١٩٩٩
٦. د.محمد سعيد سلطان ، وآخرون ، ادارة المصارف ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٩،
٧. د. مصطفى رشدي شيمة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية ، القاهرة، ١٩٨٥.
٨. د.سليمان احمد اللوزي، د. مهدي حسن زويلف ، أ. مدحت ابراهيم الطوانة ، ادارة المصارف ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، ١٩٩٧.
٩. زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق للفترة ١٩٩٩–٢٠٠١"رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل في العلوم المالية والمصرفية ، ٢٠٠٥
١٠. السعيد فرحات جمعة ، ٢٠٠٠ ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، التحديات الراهنة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

١١. صلاح عبد الرحمن الطالب ، ٢٠٠٠ ، تكييف أدوات التحليل المالي لقياس مستوى نجاح منشأة الأعمال ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل

١٢. عبد الوهاب مطر الداهري ، ١٩٩٠ ، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، العراق .

١٣. فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبدالله الدوري ، ٢٠٠٠ ، إدارة المصارف مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن.

١٤. محمد سويلم ، ١٩٩٨ ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ، مدخل مقارن ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر

١٥. محمد عبد الوهاب العزاوي ، ٢٠٠٢ ، نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة ، الرشيد المصرفي ، السنة الثالثة ، العدد (٥) ، العراق .